الدكتور سامر مظهر قنطقجي
مستشار اقتصادي

عصفور باليد خير من عشرة على الشجرة، فعوضاً عن تشجيع المستثمرين للقدوم إلى بلادنا ممهدين أمامهم كل سبيل، علينا الاهتمام بصناعيينا وحرفيينا، فنجاحهم خير جاذب للاستثمار، فاليد العليا خير من اليد السفلى.

ما أهمية إنشاء غرف صناعة مستقلة؟

إن لغرف التجارة والصناعة دوراً مهماً في الحياة من خلال مراقبة الأوضاع الاقتصادية ومراعاة أحوال أعضائها والسهر على راحتهم وحماية مصالحهم وتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم بالتغلب على العثرات القانونية لحلها بما ينسجم مع المصلحة العامة، إضافة إلى توعيتهم وتثقيفهم خصوصاً في هذه الفترة التي تتميز بتطور المعلوماتية وعلوم الاقتصاد وتعدد فنون التجارة.

إن وجود غرفة خاصة للصناعيين أمر هام وحيوي فالاختصاص أساس النجاح، فكل صناعي يمكن أن يكون تاجراً والعكس غير صحيح، لذلك فإن هذا التجمع مهمته معالجة جميع مشاكل الصناعيين والعمل على تطويرهم وتطوير أعمالهم بما يتماشى مع المتغيرات العالمية لا المحلية. وهذا لا يقلل من شأن غرف التجارة فالاقتصاد العالمي يسير في السنوات الأخيرة باتجاه اقتصاد الخدمات، وقد تنبه الماوردي لذلك قبل ألف عام فقال: إن تسعة أعشار الرزق في التجارة والحرث، والباقي في السائبات.

ونتوقع من الغرف الصناعية أن تكون خير محفز لقيام الأعمال الجماعية عوضاً عن الأعمال السائدة حالياً والتي يغلب عليها الطابع الفردي والعائلي حيث رأس المال محدود والخبرات متدنية فهذه لأعمال تكتفي بما يرثه الأبناء عن الآباء والأجداد مما يجعلها صناعات راتبة ومعدومة الحداثة، لكن ذلك يتطلب من الغرف السعي لإيجاد بنية تشريعية وقضائية أفضل.

ما هو دور غرف الصناعة؟ وما المطلوب منها لرفع كفاءة الصناعات المحلية لتصبح بسوية الصناعات العالمية؟

حتى تعم الفائدة على جميع أعضاء الغرف الصناعية خصوصاً وعلى المجتمع عموماً فإنه يترتب على غرف الصناعة القيام بدور فعال وحقيقي في المجالات التالية:

أ. **توسيع البنية التنظيمية**: يتحقق ذلك من خلال توسيع القاعدة الصناعية وضم جميع فعالياتها، مثال ذلك:

1. السعي إلى ضم أو صهر (اتحاد الحرفيين) إلى غرف الصناعة لأنهم بمثابة صناعيين صغار يمكن تجميع صناعاتهم بطريقة محددة كإفادتهم مثلاً في توحيد مشترياتهم من المواد الأولية أو توحيد أسواق تصريف منتجاتهم الجاهزة ونصف المصنعة (كارتل Cartels) أو تنمية الصناعات اللاحقة لصناعاتهم لإكمال الدورة الصناعية لبعض منتجاتهم.
2. السعي لاحتضان جمعية المخترعين ومحاولة استثمار أي اختراع محلياً إذا حظي بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية ومساعدة المخترع في تسويقه محلياً وعالمياً في حالة تعذر تبنيه.
3. السعي لاحتضان دائرة المواصفات والمقاييس لأن الغرفة هي الأجدر على وضع القواعد الخاصة بالتوحيد القياسي وضبط الجودة ومراقبة الصادرات السورية ومنع أي مخالف لمعاييرها لأنه يضرّ بالاقتصاد القومي وبسمعة الصناعة المحلية عموماً.
4. حصر تصديق الأوراق اللازمة للصناعيين من الغرفة مما يولد إيرادات إضافية لها لقاء هذه الخدمات ويفعّل دورها ويخفف العبء عن الصناعي بخفض مراجعاته لبعض الدوائر الحكومية.
5. أن يبدأ تسجيل الصناعي من الغرفة الصناعية وليس من مديرية الصناعة كما يجب أن يبدأ تسجيل التاجر من غرفة التجارة وينتهي بالسجل التجاري وليس العكس، وعدم الاكتفاء بالسجل الصناعي أو التجاري في كثير من الأعمال.
6. السعي لإقامة المدن الصناعية وتطويرها وإيجاد مجالس إدارة لها فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، ويزيد من كفاءة هذه الخطوة اعتماد تخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها مما يُكامل هذه الصناعات وينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، فتجميع المصانع في منطقة واحدة يساعد في استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

ومن جانب آخر فإن انتشار المدن الصناعية يعود على الاقتصاد بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات، باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت. كما أن توافر الإدارة المتخصصة للمدن الصناعية يساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير

الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة، وفي إنجاز ما تعرقل من تراخيص إضافة إلى نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها مدنهم مما يسهل عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة.

ب. التنظيم الداخلي:

1. استحداث منصب أمين عام للغرفة (قد يكون من أعضاء الغرفة أو رئيسها) ومساعد أمين عام (من المختصين من غير الأعضاء)، لأن مدير الغرفة هو مدير تنفيذي يبذل كل وقته وجهده في متابعة الأمور الإجرائية دون الانتباه أحياناً إلى ما يمكن تطويره.
2. توفير كادر من الموظفين الفنيين (بمعنى موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً) لتكون الغرفة مستمرة في خططها بمنأى عن تبدل أعضاء مجلس الإدارة. ورفع كفاءاتهم بإخضاعها إلى دورات إقليمية (تدعو إليها بعض الجهات كالاتحاد الأوربي أو مؤسساته) أو بإرسالهم دورات داخل وخارج القطر.
3. عدم التجديد لأكثر من دورتين متتاليتين لأي عضو مجلس ولا بأس بعودته إلى المجلس بعد خروجه بهذا السبب وذلك لضخ دماء جديدة في الغرفة.
4. قيام الغرفة باجتماع سنوي لأعضائها مرفقاً بأيام علمية أو صناعية أو اقتصادية باستضافة علماء واقتصاديين من داخل وخارج القطر وإلزام الأعضاء بحضورها تحت طائلة فرض عقوبات مادية وفي حال التكرار تجميد سجل العضو لفترة من الزمن ومن ثم شطبه نهائياً، لضمان التطور العلمي والمهني للأعضاء.
5. استضافة الغرف الأجنبية والعربية مباشرة دون الاتحادات المركزية وتبادل الخبرات والأعمال والدعوات.
6. إن تطوير طبيعة وأسس عمل الغرفة مهمة تستلزم التركيز على أهمية المعلومات، فمن يعلم أولاً يربح أولاً ومن يعلم أخيراً يخسر أولاً، ويتم ذلك بزيادة حجم البيانات المنشورة عن مختلف القطاعات سواء ضمن تقريرها السنوي أو بأشكال أخرى. مثال ذلك:

بناء مركز معلومات على شبكة الانترنيت لتنشيط أعمال الغرفة والتسويق لمنتجات وخدمات أعضاء الهيئة العامة وزيادة الاهتمام بمكتبة الغرفة سواء التقليدية منها أو الالكترونية.

يجب على الغرف الصناعية متابعة ونشر إحصائيات عن القطاع الجغرافي الذي تشغله الغرفة، كتوظيف اليد العاملة في القطاع الخاص والمشترك وبيان متوسط الدخل العام للفرد وللأسرة وبيان

أشكال الدخل والإنفاق والتقسيم القطاعي للمؤسسات الاقتصادية، وبيان شرائح الأجور ونسب ومؤشرات عن السكان المقيمين وبيان نسب الهجرة الخارجية والداخلية وتوزع السكان وشكل استخدامات واستثمار الأراضي ومؤشرات التعليم والصحة.

متابعة أخبار الصناعات العالمية المشابهة وإعلام الصناعيين بالتغييرات العالمية وبيان أثرها على مستقبل صناعاتهم. وكأمثلة على ذلك: نشرت كوريا الجنوبية اختراعاً عن غسالات آلية تعمل بتقنية تأين الماء مما يعني الاستغناء عن المنظفات وبالتالي عن صناعتها وصناعة الغسالات الآلية التقليدية (العادية والآلية) وما يتبعها من صناعات، وكمثال آخر إن انتشار الكاميرات الرقمية أدى إلى توقف مخابر التحميض التقليدية فإذا لم نُعلم هذه الفئة من الصناعيين (بعضهم مصنف كحرفي حالياً) فإن استثماراتهم الحالية ستؤول إلى النفاية إذا لم يتصرفوا بحنكة وذكاء وفي الوقت المناسب.

بيان وتوضيح أساليب التجسس الصناعي.

7. تصنيف الصناعيين بناء على معايير موضوعية ومكافأة المجدين منهم مادياً أولاً ومعنوياً ثانياً، وتخفيف إجراءات التسجيل والترخيص الصناعي.
8. تنشيط التعاون العلمي مع جامعات ذات اختصاص ومع بعض الاقتصاديين والصناعيين من ذوي الخبرة لنشر الأبحاث والكتب والدوريات ذات العلاقة والتي تصب اهتمامها على معالجة مشاكلهم وتطوير أعمالهم.
9. تسوية النزاعات بين الأعضاء أنفسهم وبينهم وبين الجهات الأخرى سواء كانت حكومية أو جهات خارجية.
10. مشاركة الغرفة في المعارض العالمية باسم الغرفة (بشكل جماعي) في حال عجز الأعضاء عن ذلك بشكل إفرادي.
11. التركيز على أهمية الأمن الصناعي ودوره.
12. المساعدة في تأمين التمويل اللازم لبعض الصناعيين سواء بكفالتهم أمام المؤسسات المالية أو بتأمين مصادر تمويل بدون فائدة لخفض تكاليف إنتاجهم أو بزيادة فترة الإعفاء الضريبي الممنوح لهم لتشجيع صناعاتهم وحمايتها خاصة منها الجديدة.
13. فتح قنوات تنسيق علمي مع الهيئات البيئية لدراسة المخلفات الصناعية قبل استفحال أثرها في المجتمع بل واستحداث صناعات تعالج الآثار البيئية السيئة.

14. نشر دراسات توضح فرص الاستثمار على النطاق الجغرافي للغرفة لعرضها على المستثمرين لتأمين مراحل صناعية سابقة أو لاحقة بما يخدم مصلحة الصناعيين المحليين.
15. الإسراع في احتضان صناعة البرمجيات غير المصنفة لا كحرفة ولا كصناعة في بلادنا فأكبر اقتصاد في العالم (وهو الاقتصاد الأمريكي) عماده صناعة البرمجيات ومؤشر ناسداك ما هو إلا مؤشر البورصة لهذه الصناعة.
16. السعي إلى حماية العامل من ظلم صاحب العمل وحماية صاحب العمل من غش وتلاعب العامل وسوء أمانته.
17. توعية الشركاء الملاك إلى أهمية وضع نظام داخلي صارم يحد من تصرفات كل شريك ويحقق محاسبة المسؤولية لضبط الأمور في سياق ناجح ومفيد.
18. تشجيع إقامة مكاتب وشركات دراسات واستشارات اختصاصية تخضع لمعايير علمية وموضوعية. وتوعية أعضاء الغرف بأهمية دراسات الجدوى ودراسات هندسة القيمة في تطوير الأعمال وزيادة كفاءاتها.

نشرت بجريدة الفداء عدد تاريخ 2005/3/4